بنتقله في الازمنة الثلاثة اي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقا
نحو جا زيد راكبا وقم مسرعا ويقوم ضاحكا   المصرفا مفعول اشبهت
وهو نعت لفعل محذوف والتقدير اشبهت الفعل المصرفا والالف فيه
للاطلاق   وقبل التانيث له فتقول في ضارب ضاربه وضاربان وضا ربون
تامل   وعامل ضمن له عامل مبتدا وضمن مبني للمفعول صفة
وهو يتعدى لاثنين اولهما ضمير مستتر فيه قايم مقام الفاعل وثانيهما
قوله معنى المضاف الى الفعل وقوله لاحروفه بالنصب بالعطف على معنى
ومؤخرا بفتح الخا حال من فاعل يعمل والتقدير وعامل مضمن معنى الفعل
دون حروفه لن يعمل مؤخرا   كتلك ليت لعل ذكر الاشموني منه ذلك
تسعة وزاد بعضهم الندا فالجملة عشرة وقد نظمت ذلك فقلت
كان لعل احفظ وليت اشارة   وظرف ومجرور وتنبيه الندا
ويا نسب واستفهمن معظما   على ذي امنعن تقديم حال لك الهدى
مستقرا حال موكدة قاله سم وهو صريح في ان المراد به الكون العام وقال
غيره اي ثابتا غير متزلزل فهو كون خاص اذ لو كان عاما لم يظهر قال
بعض المتاخرين يقال محل عدم ظهوره اذا كان له معمول يقع بدلا عنه   وقد و
والا جاز ظهوره قلت الاصح جعله كونا خاصا كما يوخذ من ش الاشموني
قبيل قوله والحال قد تحذف ما فيها عمل   في هجر قال في المصباح هجر بفتحتين
بلد بقرب المدينة يذكر في الاكثر واليها تنسب القلال على لفظها فيقال
هجرية وقلال هجر بالاضافة اليها واسم بلد اخرى من بلاد نجد والنسبة
اليها بزيادة الف على غير قياس فرقا بين البلدين وربما نسب اليهما
على لفظها وقد اطلقت على ناحية بلاد البحرين وعلى جميع الاقليم وهو
المراد بالحديث انه عليه الصلاة والسلام اخذ الجزية من مجوس هجر اه
لا يجوز تقديم الحال على عاملها اما تقديم الحال على صاحبها فجائز
كما تقول هذا قايما زيد   في قراة من كسر التا هو الحسن البصري وهي
شاذة وكسرها على ان مطويات حال متوسطة بين المخبر عنه وهو
السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه
مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور   واجازه

الاخفش

الاخفش قياسا استدلالا بالاية على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف
والجار والمجرور ورد بان الحق ان مطويات معمولة لقبضته على انها حال
من الضمير المستتر فيها والسموات عطف على ضمير مستتر في قبضته
لانها بمعنى مقبوضة لا مبتدا وبيمينه خبره بل بيمينه معمول الحال لتعلقه
بها لا عاملها كما في التوضيح   ونحو زيد لخ نحو مبتدا مضاف لقول محذوف
وما بعده مفعول لذلك المحذوف اي نحو قولك مستجار خبر عنه اي مجار   وقوله هو
فالسين والتا زايدتان ويهن بكسر الها اصله يوهن بمعنى يضعف حذفت
الواو لوقوعها بين يا وكسرة   مفردا حال من ضمير انفع الواقع خبرا
عن زيد وهو العامل فيه ومن عمرو متعلق بانفع ومعانا حال من عمرو
والعامل فيه انفع   على نفسه او غيره اشار بهذا الى ان ما ذكره المص
مثال لا قيد فلا يشترط اختلاف الذاتين ولا الحالين فلو اتحد الذاتان
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او الحالان نحو زيد مفردا انفع من عمرو
مفردا فالحكم كذلك كما في النكت   وزعم السيرافي انهما خبران لكان   بانه
فيه حذف ستة اشيا اذ وكان واسمها قبل افعل التفضيل ومثل ذلك
بعده اه فارضي   ولا تاخرهما هذا هو مذهب الجمهور وان كان ظاهر كلام
الناظم جواز تاخير الحالين عن افعل لانه انما حكم بجواز التقديم دون
الوجوب وهو راي لبعض المغاربة واما مذهب الجمهور فهو ما تقدم افاده
في النكت   ذا تعدد اي جوازا ووجوبا فالثاني بعد اما ولا نحو انا
هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ونحو جا زيد لا خايفا ولا اسفا
والاول فيما عدا ذلك   وغير بالجر عطفا على قوله لمفرد وجملة فاعلم
اعتراضية بينهما تعريض لرد كلام ابن عصفور حيث منعه ما لم يكن افعل
تفضيل وقول بعضهم ان الاعتراض لا يكون بالفا ممنوع فقد جعل اهل
البيان من الاعتراض قوله فعلم المرء ينفعه لخ   يجوز تعدد الحال اي
لانها وصف في المعنى والشي الواحد يكون له اوصاف لا يغني ذكر بعضها
عن بعض كالخبر وبهذا فارقت التمييز فلا يجوز تعدده لان القصد
منه تفسير ما ابهم والتفسير الواحد كاف في ذلك فلا يجوز عندي
عشرون قنطارا عسلا قصبا بل يجب جر قصب باضافة عسل اليه لانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)